برلسكوني يزور تونس بعد غد

تونس تصادر حصة صهر بن علي في «أورانج» وعائلة المتهمة بصفع البوعزيزي تطالب بإنصافها

تونس ـ وكالات: قالت وكالة تونس افريقيا للأنباء (وات) إن السلطات المؤقتة في تونس صادرت حصة 51٪ مملوكة لصهر الرئيس المخلوع زين العابدين بن علي في شركة اورانج تونس لخدمات الهاتف المحمول.

وصودرت حصة الأغلبية في اورانج تونس من مروان بن مبروك زوج سيرين بن علي، وكان يمتلك هذه الحصة من خلال شركة انفستاك، وتمتلك فرانس تليكوم حصة الـ 49٪ المتبقية.

وقالت الوكالة الاربعاء الماضي إن محكمة حكمت في نهاية فبراير بتعيين حارس قضائي على شركة انفستاك في إطار جهود السلطات المؤقتة لتجميد أموال أسرة بن علي ونحو 100 شخص من المقربين منهم. وتم نشر المرسوم الذي يخول الدولة مصادرة هذه الأموال في الصحيفة الحكومية الرسمية في الشهر الجاري.

وقالت الوكالة «في هذا الإطار بالذات تتنزل مصادرة 51٪ من رأسمال شركة اورانج تونس»، ولم يتسن الوصول فورا إلى متحدث باسم الحكومة للحصول على تعقيب.

وأضافت الوكالة أن عادل قعلول كاتب الدولة للتكنولوجيا التقى بممثلين لاورانج تونس وأكد ضرورة مواصلة تنفيذ برنامج الشركة الاستثماري.

الى ذلك طالب اقارب موظفة الشرطة البلدية المتهمة بصفع محمد البوعزيزي مفجر الثورة التونسية في ديسمبر الماضي، والموقوفة منذ نهاية العام الماضي بانصافها واحترام الاجراءات القضائية بحقها، بحسب ما افادت صحيفة يومية تونسية امس.

وقالت صحيفة الشروق ان «عائلة فادية حمدي المتهمة في قضية الشهيد محمد البوعزيزي بالاعتداء عليه، اعلنت دخولها في اعتصام مفتوح للمطالبة بالافراج عنها فورا».

ونقلت الصحيفة عن فوزي حمدي شقيق فادية ان عددا من افراد العائلة والمتعاطفين معها بدأوا اعتصاما في مدينة منزل بوزيان «وسط غربي» القريبة من سيدي بوزيد «للمطالبة بالافراج عنها واحترام الاجراءات القضائية بشأنها» خصوصا انها موقوفة منذ 31 ديسمبر بدون محاكمة.

واشار الى ان شقيقته دخلت في اضراب احتجاجي عن الطعام.

وقال ان العائلة «تطالب بتمكين ابنتهم من محاكمة عادلة والاستماع الى اقوالها واقوال الشهود» لتبين ما حصل يوم 17 ديسمبر حين احرق البوعزيزي نفسه.

وكانت منوبية البوعزيزي والدة محمد البوعزيزي قالت في 20 يناير لوكالة فرانس برس ان «المضايقات التي كان يتعرض لها «ابنها» يوميا هو وباقي الباعة لم تؤثر فيه كثيرا».

واضافت ان «ما اثر فيه يومها هو ضربه من قبل اربعة شرطيين وخصوصا فادية حمدي التي صفعته امام الملأ وشتمت المرحوم اباه».

وفي اليوم ذاته اكد شقيقه سالم ان ما دفع شقيقه للانتحار هو شعوره بالاهانة، وقال «نحن هنا عرب سيدي بوزيد، الرجل الذي تضربه امراة لا يعد رجلا».

في سياق آخر، أعلنت الحكومة الإيطالية أن رئيس الوزراء سيلفيو برلسكوني سيقوم بزيارة إلى تونس بعد غد، وذلك للقاء نظيره في الحكومة التونسية المؤقتة الباجي قائد السبسي.

ووفق بيان مقتضب لقصر «كيجي» مقر رئاسة الحكومة الايطالية، فإن رئيسي وزراء البلدين اتفقا على موعد اللقاء خلال مكالمة هاتفية جرت بينهما امس الاول.

وعلى الرغم من أن الحكومة الايطالية لم تعلن عن أهداف الزيارة، إلا أنها ترجع بالأساس إلى دفع الحكومة التونسية الى التعاون للتصدي لظاهرة تدفق الهجرة غير الشرعية القادمة من تونس نحو السواحل الجنوبية الإيطالية.

الصورة التي اشعلت احتجاجات تونس بعد أن اشعل البوعزيزي النار في نفسه

..وتسمح للمحجبات للمرة الأولى باستخراج بطاقات هوية

تونس ـ د.ب.أ: أعلنت وزارة الداخلية التونسية السماح باعتماد صور النساء المحجبات عند استخراج بطاقات التعريف الوطنية (بطاقات الهوية) للتونسيات.

وقالت الوزارة في بيان نشرته مساء أمس الاول على صفحتها الخاصة في شبكة التواصل الاجتماعي (فيس بوك) إنها «قررت تبسيط الإجراءات المتعلقة بالمواصفات المطلوبة في الصورة المعتمدة في بطاقة التعريف الوطنية حيث سيسمح مستقبلا بتسليم بطاقة التعريف الوطنية للمواطنات المحجبات».

وأوضحت الوزارة أنه سيتم قريبا تنقيح المرسوم الذي يضبط «المواصفات المادية والفنية للصورة المضمنة ببطاقة التعريف الوطنية» من خلال «الاقتصار ضمن الفصل 6 منه على إظهار الوجه والعينين في الصورة» و«قبول صور المحجبات ببطاقة التعريف الوطنية».

وذكرت أن هذا الإجراء يندرج ضمن «الإصلاحات المتواصلة من أجل تكريس مبادئ وقيم الثورة المجيدة وضمان الاحترام الفعلي للحريات العامة والفردية» وتظاهرت في الأيام الأخيرة تونسيات محجبات أمام مقر وزارة الداخلية التونسية مطالبات بحق المرأة المحجبة في استخراج بطاقة هوية بصور تظهر فيها بغطاء الرأس (الحجاب).

وكان الرئيس التونسي المخلوع زين العابدين بن علي أصدر في سنة 1993 مرسوما يضبط «المواصفات المادية والفنية للصورة المضمنة ببطاقة التعريف الوطنية».

ويمنع هذا «الأمر» اعتماد صورة المرأة المحجبة عند استخراج بطاقة التعريف الوطنية ويلزم بأن يكون شعر المرأة مكشوفا في هذه الصورة.

واعتبر الرئيس التونسي المخلوع الحجاب «زيا طائفيا ودخيلا» على الملبس التونسي ووصفه بأنه «عنوان للتطرف السياسي».

رئيس الطائفة اليهودية في تونس: شاركنا في الثورة ولن نهاجر إلى إسرائيل

دبي ـ العربية: وصف رئيس الطائفة اليهودية بتونس بيريز الطرابلسي دعوة وزيرة الهجرة الإسرائيلية لندبير للجالية اليهودية بمغادرة البلاد بعد الثورة، وحثهم على العودة لإسرائيل مقابل حصولهم على تعويضات مالية ضخمة بالمستفزة والمغرضة.

واستنكر الطرابلسي في حديثه لـ«العربية. نت» هذه الدعوة، مؤكدا تشبث الجالية اليهودية بتونس قائلا: «نحن تونسيون أبا عن جد، وسوف نعيش ونموت في هذه الأرض».

وأضاف: «نحن كجالية يهودية نستغرب مثل هذه التصريحات التي استفزتنا كثيرا، لاسيما بعد الثورة التونسية التي شاركنا فيها ونباركها شأننا شأن كل التونسيين».

رئيس الطائفة اليهودية أكد أن تحجج وزيرة الهجرة الإسرائيلية بعدم استتباب الأمن في تونس هي حجة عارية عن الصحة، داحضا كل الأخبار التي تحاول إسرائيل ترويجها عن التهديدات الأمنية التي يواجهها يهود تونس بعد سقوط الرئيس بن علي، مؤكدا أنهم في طور الاستعداد والتحضير لموسم حج اليهود لمعبد «الغريبة» بجزيرة جربة التونسية في الفترة الممتدة مابين 17 و22 مايو 2011.

من جانبه وصف حاسين عسوس (تونسي من أصل يهودي) التصريحات الإسرائيلية بغير المقبولة، مؤكدا تشبث كل اليهود بمسقط رأسهم وأنهم جزء لايتجزأ من النسيج الاجتماعي والثقافي في تونس.

أويحيى لا يستبعد ترشحه لرئاسة الجزائر

الجزائر ـ أ.ش.أ: لم يستبعد الوزير الأول والأمين العام لحزب التجمع الوطني الديموقراطي الجزائري احمد أويحيي احتمال ترشحه لمنصب رئيس الجمهورية.

واكتفى أويحيى، في تصريحات أذيعت أمس ردا على سؤال حول ما إذا كانت له النية في الترشح لانتخابات رئاسة الجمهورية، بالتذكير بتعليق الرئيس الفرنسي الأسبق فاليري جيسكار ديستان الذي أجاب عن ذات الموضوع.. قائلا «إن ترشحه للرئاسة عام 1974 كان مجرد «التقاء إنسان مع قدره».

وقال أويحيى إن مثل هذا الرد الذي أتى من مسيحي سيكون له مغزى اكبر عندما يصدر من مسلم. مشيرا إلى أن المسلم في المجتمعات العربية المسلمة شديد الارتباط بمفهوم «المكتوب أو القدر».

وكان أويحيي البالغ من العمر 58 عاما قد تولى منصب رئيس الحكومة من 1995 إلى 1998 ثم بعد ذلك من مايو 2003 إلى مايو 2006 قبل أن يعين وزيرا أولا في نوفمبر 2008 بعد إنشاء هذا المنصب عقب تعديل المادة 176 من الدستور.

يشار إلى أن الانتخابات الرئاسية المقبلة من المقرر أن تجرى عام 2014..

وكان حزب التجمع الوطني الديموقراطي الذي تأسس عام 1997 قد قام خلال الانتخابات الرئاسية التي جرت سنوات 1999 و2004 و2009 بمساندة الرئيس عبدالعزيز بوتفليقة.

غباغبو هرب من مقره في أبيدجان ولن يتنحى

ساحل العاج: عقد من الاضطرابات

لوران غباغبو

اكتوبر ٢٠٠٠
المعارض التاريخي لوران غباغبو يتولى الرئاسة

سبتمبر ٢٠٠٢
فشل حركة تمرد عسكري في الاطاحة بغباغبو . وانقسام البلاد الى شمال بيد المتمردين وجنوب تحت سيطرة الحكومة

٢٠٠٢–٢٠٠٣
الحرب الاهلية

٢٠٠٤–٢٠٠٧ تجدد النزاع بين المتمردين والقوات الحكومية

٢٠٠٥ انتهاء ولاية غباغبو الذي يبقى متمسكا بالسلطة. وخلال السنوات الخمس التالية تم تأجيل الانتخابات ٦ مرات

مارس ٢٠٠٧
توقيع اتفاق سلام بين الحكومة والمتمردين. وقائد المتمردين غيوم سورو يتولى منصب رئيس الوزراء

اكتوبر–نوفمبر ٢٠١٠
اجراء الانتخابات الرئاسية. لوران غباغبو والحسن وتارا يتواجهان للمرة الاول عبر صناديق الاقتراع

الحسن وتارا

ديسمبر ٢٠١٠
الامم المتحدة تؤكد فوز رئيس الوزراء الاسبق الحسن وتارا في الانتخابات الا ان المجلس الدستوري يعترف بغباغبو رئيسا. وتولى الرئيسان المهام وشكلا حكومتين متنازعتين

فبراير–مارس ٢٠١١
الامم المتحدة والاتحاد الاوروبي يفرضان عقوبات على غباغبو

٢٨–٣١ مارس ٢٠١١
هجوم شامل للقوات الموالية لوتارا في الجنوب يؤدي الى السيطرة على ياموسوكرو وهي العاصمة السياسية للبلاد وسان بيدرو وهو اهم مرفأ لتصدير الكاكاو في العالم، مهددين ابيدجان آخر معاقل غباغبو

١ ابريل ٢٠١١ معركة ابيدجان تحتدم وقوات غباغبو تواجه مقاومة شرسة

AFP

عواصم ـ وكالات: قال السفير الفرنسي لدى كوت ديفوار أمس إن رئيس كوت ديفوار المنتهية ولايته لوران غباغبو فر من مقر إقامته في ابيدجان ولا يعرف مكانه. ونقلت الاذاعة العامة الفرنسية عن السفير جان مارك سيمون ان غباغبو غير موجود في القصر الرئاسي وان مكان تواجده غير معلوم. وكانت مجلة «جين افريك» الفرنسية قد ذكرت في وقت سابق ان القوات الموالية لمنافس لغباغبو وهو الحسن واتارا، الذي اعترف به المجتمع الدولي انه الرئيس الشرعي للبلاد، قد سيطرت على المقر الرئاسي في منتصف ليل أمس الاول ووجدت ان غباغبو وزوجته ومساعديه قد غادروه. من جانبه، أعلن توسان آلان مندوب رئيس ساحل العاج، في اتصال هاتفي أجرته معه وكالة فرانس برس في باريس، ان غباغبو «لا ينوي التنحي أو الاستسلام لأي متمرد» منددا بـ «انقلاب» ينفذه على حد قوله خصمه الحسن وتارا. وأكد توسان آلان المقرب من غباغبو ان «الرئيس لوران غباغبو لا ينوي التنحي أو الاستسلام لأي متمرد وهو يواجه انقلابا بعد الانتخابات يقوده الحسن واتارا الذي يدعمه تحالف دولي». وردا على سؤال عن مكان وجود غباغبو، فيما تخوض قواته معركة شرسة حول مقر إقامته وقصر الرئاسة في ابيدجان، قال آلان «انه في ساحل العاج لكن لا أريد ان اقول لكم بالضبط اين هو». في المقابل، قال متحدث باسم حكومة الحسن واتارا الفائز في انتخابات الرئاسة في ساحل العاج إن القوات الموالية له اشتبكت امس مع قوات منافسه لوران وسيطرت على التلفزيون الحكومي. في غضون ذلك، ذكر بيان أمس لوزارة الداخلية ان حكومة واتارا أمرت بإغلاق حدود البلاد البرية والجوية والبحرية حتى إشعار آخر. وأمرت حكومة واتارا في وقت سابق بحظر تجول ليلي وقال مصدران إن قوات موالية لغباغبو سلمت السيطرة على مطار ابيدجان إلى قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة.

ملايين المؤيدين والمعارضين تظاهروا في صنعاء

صالح يتعهد بالتضحية بالغالي والنفيس لأجل الشعب والمعارضة تطالبه بتضحية وحيدة.. «التنحي»!

صنعاء ـ وكالات: توافد ملايين المؤيدين والمعارضين لنظام الرئيس علي عبدالله صالح أمس الى العاصمة اليمنية صنعاء منذ أكثر من 15 محافظة يمنية في حشد يعد الأكبر من نوعه منذ شهرين.

وتدفق على «ساحة التغيير» بجامعة صنعاء عشرات الآلاف من المطالبين برحيل صالح قادمين من أكثر من 14 محافظة أخرى في عموم اليمن.

وردد المطالبون برحيل صالح هتافات تطالب بإسقاط نظام وحملوا لافتات كتب عليها شعار «الله أكبر يا علي كابوس حكمك منجلي الشعب أصدر حكمه عن أرضنا فلترحل أسأت إلى اليمن وأذقته طعم الفتن «مهما تراوغ ياعلي لابد من دفع الثمن».

وفي المقابل تدفق من قالت السلطات اليمنية بـ5 ملايين مؤيد لصالح الى ميدان السبعين، حيث يقع قصر الرئيس صالح ومسجده الشهير في جنوب صنعاء.

لكن المعارضة شككت في العدد لان الميدان لا يستوعب أكثر من نصف مليون على الأكثر.

وألقى الرئيس اليمني خطبة قصيرة على مؤيديه ولم يجد ما يقول فيها إلا انه حيا أنصاره وقال انه مستعد لفداء هذه الجماهير بالروح والدم.

وإذ تعهد الرئيس اليمني أمام حشود ضخمة من مؤيديه بالتضحية «بالغالي والنفيس من اجل الشعب»، دعته المعارضة إلى «تضحية وحيدة» وهي ان يتنحى عن الحكم.

وقال صالح في ميدان السبعين القريب من القصر الرئاسي «اتعهد لكم بأنني سأفدي هذا الشعب بالروح وبالدم». واضاف «سأضحي بالدم والغالي والنفيس من اجل جماهير شعبنا اليمني العظيم».

وتابع: «لن ارد على احد لكن الشكر والتقدير للابناء الشباب والشابات ولكل جماهير شعبنا».

الا انه تمنى على المعارضين له ان «يكون خطابهم حصيفا ومسؤولا يخاطبون به الجماهير دون ان يتلفظوا بالفاظ غير مسؤولة».

لكن المتحدث باسم المعارضة محمد الصبري قال لقناة العربية ردا على كلمة صالح ان «الشعب يريد منه تضحية واحدة، وهي ان يتنحى».

وازدحمت شوارع صنعاء بالآلاف من السيارات تحمل مناصري صالح حملوا لوحات المحافظات التي قدموا منها ولافتات وصور الرئيس اليمني ويهتفون ببقائه ومن هتافاتهم «يا الله يا الله.. انصر علي عبدالله».

من جهتهم، وصف سياسيون يمنيون استخدام النظام تنظيم القاعدة كفزاعة لإخافة المجتمع الدولي واعتبروا مقتل 150 شخصا في محافظة أبين من قبل التنظيم المذكور بأنه «مجزرة هولوكوست» بحق المدنيين.

وقال رئيس منتدى التنمية السياسية علي سيف حسن في ندوة عقدت أمس حول «أبعاد مجزرة أبين» «إن القاعدة ورقة سياسية تستخدمها السلطة، وأنها وإن كانت موجودة إلا أنها ليست بهذا التهويل الذي تبديه السلطة». وأشار حسن إلى أن الموقف الدولي من إسقاط النظام ليس على درجة من الأهمية من موقفه بعد الثورة الشبابية الحالية، لأن النظام الذي سيأتي بعد الثورة سيأتي على خزائن فارغة وأمامه تطلعات الشعب.

من جهته، قال الباحث في شؤون الجماعات الإسلامية نبيل البكيرى «ان نظام الرئيس علي عبدالله صالح يهول من القاعدة لابتزاز الغرب وتخويف الداخل مع أن البيئة اليمنية غير مناسبة لهذه الظاهرة».

وأكد على ان مصر والسعودية تعاملت مع القاعدة بجدية، واستطاعت أن تحد بشكل كبير من هذه الظاهرة مؤكدا أن نظام صالح هو الذي يقوم بصناعة القاعدة ويستخدمها للتهويل.

مظاهرات مناهضة تطالب باستقالة الرئيس علي عبدالله صالح (ا.ب)

المعارضة تتهم صالح باستخدام القاعدة فزاعة

إسرائيل تمتنع عن تنفيذ قرارات المحكمة العليا خصوصاً إذا كانت لمصلحة العرب

أولمرت يدعو لتدمير غزة وحرقها قبل الخلاص من القذافي

عواصم ـ وكالات: أكد تقرير إسرائيلي أن الحكومة والنيابة العامة في إسرائيل تمتنعان عن تنفيذ قرارات صادرة عن المحكمة العليا، خصوصا إذا كانت لصالح المواطنين العرب أو الفلسطينيين في الضفة الغربية.

وذكرت صحيفة «هآرتس» امس أن التقرير أعدته النائبة السابقة للمستشار القانوني للحكومة المحامية يهوديت كارب التي تنشط حاليا في منظمات حقوق الإنسان وقدمته مؤخرا إلى كل من المستشار القانوني للحكومة يهودا فاينشتاين ووزير العدل يعقوب نئمان ومراقب الدولة ميخائيل ليندنشتراوس.

وهذه ليست المرة الأولى التي تكشف فيها كارب عن عدم التزام الحكومة والنيابة العامة بتعهدها أمام المحكمة العليا، فقد نشرت تقريرا مشابها قبل عام.

وضمنت كارب تقريرها الحالي مجموعة من القرارات القضائية التي لم تلتزم فيها الحكومة والنيابة بتعهداتها وبينها التماس قدمته لجنة المتابعة العليا للجماهير العربية في إسرائيل في العام 2003 ويتعلق بالتمييز ضد المواطنين العرب في مجال التعليم.

وبناء على طلب الحكومة أمهلت المحكمة العليا فترات زمنية لتنفيذ قرار المحكمة الذي قضى بتصحيح خريطة الأفضليات الوطنية، لكن تبين من تقرير كارب أن الحكومة تمتنع حتى اليوم عن نشر القائمة المصححة وفقا لقرار اتخذته الحكومة في ديسمبر الماضي، لذلك لاتزال بلدات عربية في شمال البلاد ليست مصنفة على أنها بلدات تتمتع بأفضلية وطنية ولم تحظ بامتيازات.

الى ذلك، قال رئيس الوزراء الاسرائيلي الأسبق ايهود أولمرت خلال كلمة ألقاها في مؤتمر لحزب «كاديما» بالقدس «انه لا يمكن لاسرائيل ان توافق بأي حال من الأحوال بوجود ما تدعى بأنه كيان عدائي في غزة دون القيام بعملية عسكرية ضد القطاع، وانه يجب القيام بعملية عسكرية قوية هدفها تغيير الواقع في غزة»، داعيا المجتمع الدولي لعدم اعتراض تل أبيب للقيام بعملية سريعة، كما يحدث مع العقيد الليبي معمر القذافي.

وأضاف أولمرت «ان قمنا بحرب أخرى على غزة، فهذا الأمر لن ينفع كل المبررات الصادقة لدينا، وسنواجه انتقادات دولية عدائية ضد اسرائيل، ولكن ان عرفنا كيف نرفق العملية العسكرية ضد قطاع غزة بخطوات سياسية فسنحظى بدعم المجتمع» الدولي كله، حينها نستطيع ان نقول للمجتمع الدولي، هل ما تفعلونه في ليبيا مجاز لكم وما نفعله في غزة ممنوع.

وذكرت صحيفة «يديعوت أحرينوت» الاسرائيلية انه بالنسبة للمفاوضات مع السلطة الفلسطينية وجّه أولمرت انتقادات حادة لحكومة بنيامين نتنياهو قائلا: «على حكومة نتنياهو ان تطرح خطة سياسية جريئة، فمن غير المستبعد اغلاق جميع الفجوات التي بقيت بيننا وبين السلطة الفلسطينية لتغيير الوضع كليا في الشرق الأوسط ولجلب السلام بيننا وبين الفلسطينيين» على حد قوله. من جهة اخرى، قال مراقب الدولة في اسرائيل انه سيحقق في مزاعم بشأن تمويل خاص غير مناسب لرحلات خارجية لبنيامين نتنياهو وزوجته قبل ان يصبح رئيسا للوزراء في عام 2009.

واتهم التقرير نتنياهو بالاسراف في الانفاق على تذاكر بالدرجة الاولى وغرف الفنادق الفاخرة التي يتم سداد تكاليفها من مانحين خاصين بعضهم لهم مصالح تجارية في اسرائيل اثناء فترة تسبق انتخابه مرة ثانية قبل عامين.

وجاء في بيان من مكتب مراقب الدولة في اسرائيل ميخائيل ليندنشتراوس انه «سيبحث تمويل السفر من وكالات خاصة في انتهاك للوائح التي تتعلق بتضارب المصالح».

ووفقا للقانون الاسرائيلي فإن مراقب الدولة يمكن ان يحيل القضية الى الشرطة لمزيد من التحقيق الجنائي اذا خلص الى انه عثر على أدلة ادانة.